

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون



الجلسة ٣٣٧٨

المعقودة يوم الاثنين

٢٣ أيار/مايو ١٩٩٤

الساعة ١٧/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد غمباري	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانيز بارنويو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد فوجيتا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	جيبوتي	السيد علهاي
	رواندا	السيد بيزيما
	الصين	السيد شين جيان
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	نيوزيلندا	السيد مكينون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة البرايت

جدول الأعمال

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (S/1994/588)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

94-85655

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٥

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (S/1994/588)

«يرحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن الحالة في ليبيريا، المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/588).

«وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس مع الارتياح الانتهاء من تنصيب مجلس الدولة للحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، والدلائل التي تشير إلى أن الحكومة المؤقتة قد بدأت في تحمل مسؤولياتها وأداء وظائفها في جميع أنحاء البلد.

«ويثني المجلس على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا لمساهمتهما في جهود التسريح ونزع السلاح في ليبيريا، وهما من الاشتراطات الحاسمة في اتفاق كوتونو.

«بيد أن المجلس يلاحظ بقلق استمرار القتال بين الفصائل وفي داخلها، وقد أدت الخلافات السياسية وتجدد أعمال العنف بين فصائل معينة وفي داخلها إلى الوصول بعملية نزع السلاح إلى حالة توقف فعلي. والأعمال العدائية الجارية تجعل من العسير جدا على بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا أن تنجز العناصر الحاسمة في ولايتها، وتحول دون قيام قوات حفظ السلم لفريق الرصد التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا من الاضطلاع بوظائفها فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وهي حالة تعرض للخطر بصورة مباشرة قدرة الأطراف على الالتزام بالجدول الزمني المحدد في اتفاق كوتونو وفي البلاغ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤.

«وفي ضوء هذه التطورات يطلب المجلس إلى الأطراف حل خلافاتها في إطار محفل الحكومة الانتقالية واتفاق كوتونو ووقف الأعمال العدائية والمضي بخطى أسرع نحو نزع السلاح بهدف إيصاله إلى نتيجة ناجحة، وهي كلها أساسية لتهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات. ويود المجلس أن يذكر الأطراف بالأهمية التي يعلقها على إجراء هذه الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

«ويؤكد المجلس مجددا اعتزامه استعراض الحالة في ليبيريا مرة أخرى بما في ذلك الدور الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، وذلك في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أو قبل ذلك، على أن يشمل هذا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل ليبيريا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتمد بموافقة المجلس دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك. بدعوة من الرئيس شغل السيد بول (ليبيريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الرابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، الوثيقة (S/1994/588).

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1994/594 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليبيريا لدى الأمم المتحدة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

وعلى الشعب الليبيري. ويحثهم على الاحترام التام لأحكام اتفاق كوتونو ويؤكد من جديد توقعه بأن تواصل الأطراف بذل قصارى جهدها من أجل تحقيق سلم دائم في ليبيريا».

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1994/25.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠

الاستعراض النظر في مسألة ما إذا كان قد أحرز تقدم كاف في تنفيذ الجدول الزمني المنقح لاتفاق السلم

بما يبرر مواصلة مشاركة البعثة، ولا سيما قيام الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بمهامها على نحو فعال، والتقدم المحرز في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح، والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويطلب المجلس إلى الأمين العام، وفقا لأحكام القرار ٩١١ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، أن يعد في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ قائمة خيارات بشأن تنفيذ ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في المستقبل واستمرار عملياتها.

«ويذكر المجلس الأطراف بأن المسؤولية النهائية عن نجاح عملية السلم في ليبيريا تقع على كاهلهم